هل يصلح للاحتجاج؟

١- شعبة:

أ- رواية شعبة عنه

الصحة: (وهي ثابتة، ذكرها الإمام مسلم وابن عدي وابن أبي حاتم وغيرهم)

المعنى:

أولا: التوثيق الضمني [الذي يعرف بتتبع حال الإمام] أقل في القوة من التوثيق الصريح، فهو حكم أغلبي، لا مطلق (انظر الضوابط الضابط العاشر)

ثانيا: مما يضعف من شأن رواية شعبة عنه ما ذكره العقيلي في الضعفاء الكبير حدثنا محمد بن جميل الهروي، حدثنا محمد بن خلف التيمي، حدثنا قبيصة قال: قال شعبة لليث بن أبي سليم: أين اجتمع لك عطاء وطاوس ومجاهد؟ , فقال إذ أبوك يضرب بالخف ليلة عرسه. قال: قبيصة، فقال رجل كان جالسا لسفيان: فما زال شعبة متقيا لليث من يومئذ.

فشعبة إما أنه ترك الرواية عنه، أو أنه صار يتحرى فيما يرويه عنه

٢- ابن معين:

أ- ليس به بأس

الصحة: (هي ثابتة، رواها أبو عبيد الآجري عن أبي داود عنه، وجزم بها المزي)

المعنى:

أولا: إن حملناها على المعنى العام، فهو في مرتبة الصدوق. وإن حملناها على اصطلاح ابن معين فهو في مرتبة الثقة. أي أن هذا القول يدل على أنه في مرتبة الاحتجاج

ثانيا: هذا القول معارض لعامة أقوال يحيى بن معين [الدالة على تضعيفه له]، ومن القرائن التي يقدم بها أحد الأقوال عند التعارض تقديم نقل الأكثر عن الإمام (انظر الضوابط من نفس الإمام، فقرة ب)، وقد نقل عنه القول بالتضعيف (على درجات متفاوتة):

ابن الجنيد (في سؤالاته)، وعبد الله بن أحمد (في رواية العلل عن أبيه)، ومعاوية بن صالح (جزم به المزي)، وابن أبي خيثمة (في تاريخ المكيين)، وأحمد بن أبي يحيى الأنماطي (نقله عنه ابن عدي، حدثنا ابن أبي عصمة عنه)، ومحمد بن أيوب (نقله عنه ابن عدي)، وعثمان بن سعيد الداومي (في تاريخ ابن معين)

قال الألباني في الضعيفة: إنما قال فيه ابن معين: لا بأس به، كما في " الميزان " و" التهذيب " وهذا في رواية عنه، وإلا فقد روى الثقات عنه تضعيفه، وهذا الذي ينبغي اعتماده، لأن سبب تضعيفه واضح وهو الاختلاط، ويمكن الجمع بين القولين بأنه أراد بالأول أنه صدوق في نفسه، يعني أنه لا يكذب عمدا، وهذا لا ينافي ضعفه الناتج من شيء لا يملكه، وهو الاختلاط، وهذا ما أشار إليه البخاري حين قال فيه: صدوق، يهم، ومثله قول يعقوب بن شيبة: هو صدوق، ضعيف الحديث ونحوه.

ب- يكتب حديثه

الصحة: رواها عنه أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز في كتابه معرفة الرجال

المعنى:

أولا: عد السخاوي هذه العبارة في آخر مراتب التعديل (الذين قد يحتج بحديثهم)، لكن إذا قال ابن معين في راو (يكتب حديثه) فالمراد أنه من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم (ضوابط الجرح والتعديل في العبارات الخاصة لابن معين)، وقد صرح ابن معين بذلك في ليث، روى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين، قال: ليث بن أبي سليم ضعيف إلا أنه يكتب حديثه. (جزم به المزي)

٣- أبو حاتم الرازي:

أ- ليث عن طاوس أحب إلى من سلمة بن وهرام عن طاوس، قلت أليس قد تكلموا في ليث؟ قال ليث اشهر من سلمة ولا نعلم روى عن سلمة الا ابن عيينة وزمعة.

الصحة: (هي ثابتة، رواها ابنه عبد الرحمن عنه في الجرح والتعديل)

المعنى:

أولا: هذا توثيق مقيد، فلا يحكم به على الراوي مطلقا. ثم هو توثيق نسبي، فلا بد من النظر إلى كلام الإمام في كل راو على حده، لكني لم أجد له كلاما في سلمة.

ثانيا: أنه لم يعقب على قول ابنه (أليس قد تكلموا في ليث؟) بمخلفة هذا القول وتعديله له، مما يفهم منه أنه يقول يتكلم فيه أيضا. وهذا المفهوم قد جاءت عبارات أخرى عن أبي حاتم مصرحة به. فقد قال:

ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث (نقله عنه ابنه عبد الرحمن في الجرح والتعديل)، قد وافق ابن جرير في قوله أن ليث أكثر تخليطا من عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد (نقله عنه ابنه عبد الرحمن في الجرح والتعديل).

ب- ليث بن ابى سليم احب إلى من يزيد بن ابى زياد، كان ابرأ ساحة يكتب حديثه وهو ضعيف الحديث، فذكرت له قول جرير بن عبد الحميد فيه فقال اقول كما قال جرير.

الصحة: (هي ثابتة، رواها ابنه عبد الرحمن عنه في الجرح والتعديل)

المعنى:

أولا: ينظر إلى كلام الأخ عبد الصمد

ثانيا: قد جمع الإمام أبو حاتم في هذه العبارة بين التوثيق النسبي والتضعيف (في مرتبة الاعتبار، ضوابط الجرح والتعديل في العبارات الخاصة لأبي حاتم)، فيحمل كل منهما على جانب. فيحمل التوثيق على جانب العدالة، والجرح على جانب الضبط. وقد جاء هذا عن عدد من الأئمة، قال الإمام أحمد كما في «المعرفة والتاريخ» 2/164: وقال الفضل بن زياد: سئل أحمد، عن جابر الجعفي، وليث بن أبي سليم؟ فقال: جابر أقواهما حديثًا، وليث أحسنهما رأيًا، وإنما ترك الناس حديث جابر لسوء رأيه كان له رأي سوء، وأما ليث فحديثه مضطرب، وهو حسن الرأي.

(يحتاج إلى دراسة)

٤- أبو حاتم الرازي:

مسألة: تعيين سفيان في قول وكيع: كان سفيان لا يسمي ليثا.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (ترجمة حماد بن زيد): ويقع مثل هذا الاشتراك سواء في السفيانين ، فأصحاب سفيان الثوري كبار قدماء، وأصحاب ابن عيينة صغار لم يدركوا الثوري، وذلك أبين، فمتى رأيت القديم قد روى فقال: حدثنا سفيان، وأبهم، فهو الثوري، وهم كوكيع، وابن مهدي، والفريابي، وأبي نعيم. فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة بينه.

فأما الذي لم يلحق الثوري وأدرك ابن عيينة، فلا يحتاج أن ينسبه؛ لعدم الإلباس، فعليك بمعرفة طبقات الناس.

قال ابن حجر في فتح الباري (شرح حديث ١١١): قوله : (عن سفيان) هو الثوري؛ لأن وكيعا مشهور بالرواية عنه، وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف، يقال: إنه ابن عيينة. قلت: لو كان ابن عيينة لنسبه؛ لأن القاعدة في كل من روى عن متفقي الاسم أن يحمل من أهمل نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه كما قدمناه قبل هذا، وهكذا نقول هنا؛ لأن وكيعا قليل الرواية عن ابن عيينة بخلاف الثوري.

وأما المراد بهذه العبارة: فقد قال الحاكم (كما في سؤالات السجزي، رقم ٥١): مذهب سفيان بن سعيد أن يكني المجروحين من المحدِّثين إذا روى عنهم، مثل: بحر السقاء، فيقول: حدثنا أبو الفضل، والصلت بن دينار يقول: حدثنا أبو شعيب، والكلبي يقول: حدثنا أبو النضر، وسليمان بن أرقم يقول: حدثنا أبو معاذ.

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (في ترجمة عبيدة بن معتب الضبي ٧/٨٧):
وقال يعقوب بن سفيان حديثه لا يسوى شيئا وكان الثوري إذا روى عنه كناه قال أبو عبد الكريم قال: وسفيان لا يكاد يكني رجلا إلا وفيه ضعف.
والمصدر فيما سبق بحث باسم (البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين) لمحمد بن تركي التركي
http://www.alukah.net/sharia/0/43852/#_ftn42
ومن خلال ما سبق، يتبين وجه الجمع بين ثبوت رواية سفيان عنه، وبين قول وكيع.

٥- عبد الرحمن بن مهدي:
أ- وقال أحمد بن سنان القطان: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ليث بن أبي سليم، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، ليث أحسنهم حالا عندي.
الصحة: (وهي ثابتة، جزم بها المزي)
المعنى:
أولا: هذا توثيق نسبي، فينظر قول الإمام في كل راو على حدة، ولم أقف له على قول فيهم [على عجالة]
لكن قوله (أحسنهم حالا) مشعر بأنها مقارنة بين ضعفاء، إذ لو كانوا ثقاتا لقال: أوثقهم

٦- أحمد بن حنبل:
أ- سئل عن ثوير بن أبي فاختة وليث بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد فقال ما أقرب بعضهم من بعض قيل له عطاء بن السائب فقال من سمع منه قديما قال ومسلم يعني الأعور فقال هو دون هؤلاء
الصحة: (وهي ثابتة، رواها عنه ابنه عبد الله في اللعلل)
المعنى:
أولا: هنا قد قرن ليثا بثوير بن أبي فاختة ويزيد بن أبي زياد. فننظر إلى حكمه في أحد هذين منفردا:
حكمه في ثوير: لم أر له غير هذا.
حكمه في يزيد: قال في العلل: يزيد بن أبي زياد حديثه ليس بذاك. وقال فيه أيضا:
لم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ (وهي ثابتة، رواها عنه ابنه عبد الله في اللعلل)،
فكأنه جعلهم في مرتبة المرتبة الأولى في التضعيف.

ثانيا: روى العقيلي في الضعفاء عن عبد الله بن أحمد قال: سمعت عثمان بن أبي شيبة قال: سألت جريرا، عن ليث، وعن عطاء بن السائب، وعن يزيد بن أبي زياد، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء، وكان ليث أكثر تخليطا، قال: وسألت أبي عن هذا , فقال: أقول كما قال جرير. (وهي ثابتة، وجزم بها المزي)

فبهذا النقل يتضح أن قوله (ما أقرب بعضهم من بعض) أي في التخليط، كما قال (أكثر تخليطا)

ب- ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس

الصحة: (وهي ثابتة، رواها عنه ابنه عبد الله في اللعلل)

المعنى:

أولا: ننظر أولا إلى ما قال أبو حفص بن شاهين:

قال أبو حفص: وكلام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين في ليث متقارب، لم يطلقا عليه الكذب، بل مدحه أحمد بن حنبل ووثقه [بقوله] : حدث عنه الناس، وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة، وهو به أعلم من غيره، لأنه من بلده، ولكن الكل أطلق عليه الاضطراب.

الصحة: (وهي ثابتة، ذكرها في كتابه المختلف فيهم)

المعنى:

أولا: أما قوله (لم يطلقا عليه الكذب)، فلم يتهم ليث بالكذب أحد فيما وقفت، بل عدالته ثابتة

ثانيا: وأما قوله (بل مدحه أحمد بن حنبل ووثقه [بقوله] : حدث عنه الناس)، فإن هذه العبارة مفردة تعد في آخر مراتب التعديل، لكن العبارة كاملة ذكرها عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال، قال: سمعت أبي يقول ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس.

فإذا جمعنا قوله مضطرب الحديث التي هي في المرتبة الثانية في الجرح، مع قوله حدث عنه الناس، يتضح أنه في مرتبة الاعتبار دون الاحتجاج

وهذا مثل قول الإمام أحمد في رواية المروذي عنه: ليس هو بذاك. (ثابت)

ومثل ما نقله عنه ابن هانىء أنه قال : ليث ليس بالقوي، حنظلة أوثق من ليث.

«سؤالاته» (1051)(يحتاج إلى بحث)

ثالثا: أبو حفص بن شاهين من الأئمة المتساهلين، وهو يختار في الراوي أسهل ما قيل فيه، ولعله أيضا يحمل الكلام عند احتماله على المحمل الذي يوثق به الراوي.

٧- **البخاري:**

أ- ليث بن أبي سليم صدوق

الصحة: (وهي ثابتة، نقلها عنه الترمذي في علله الكبرى)
المعنى:
أولا: هذه العبارة في المرتبة الثانية من التوثيق، وصاحبها يحتج به، لكن جاء عن البخاري أنه قال: ليث بن أبي سليم صدوق وربما يهم في الشيء(وهي ثابتة، نقلها عنه الترمذي في سننه)، وجاء عنه أنه قال: ليث بن أبي سليم صدوق إلا أنه يغلط. (وهي ثابتة، نقلها عنه الترمذي في علله الكبرى). ومن قيل فيه القولين الأخيرين يكون في مرتبة الاعتبار، لا يحتج به، ولا يطرح حديث. وهذا مقدم على القول الآخر: لأن من القرائن التي يقدم بها أحد قولي الإمام عند التعارض موافقته لأقوال النقاد الآخرين، وبخاصة المعتدلين (انظر الضوابط من نفس الإمام، فقرة ج). ويمكن أن نقول بأن مراد البخاري بقوله (صدوق) إثبات عدالته فحسب.
قال الألباني في الضعيفة: إنما قال فيه ابن معين: لا بأس به، كما في " الميزان " و" التهذيب " وهذا في رواية عنه، وإلا فقد روى الثقات عنه تضعيفه، وهذا الذي ينبغي اعتماده، لأن سبب تضعيفه واضح وهو الاختلاط، ويمكن الجمع بين القولين بأنه أراد بالأول أنه صدوق في نفسه، يعني أنه لا يكذب عمدا، وهذا لا ينافي ضعفه الناتج من شيء لا يملكه، وهو الاختلاط، وهذا ما أشار إليه البخاري حين قال فيه: صدوق، يهم، ومثله قول يعقوب بن شيبة: هو صدوق، ضعيف الحديث ونحوه.

٨- **الدارقطني:**
أ- صاحب سنة يخرج حديثه، ثم قال أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب
الصحة: (وهي ثابتة، نقلها عنه البرقاني في سؤالاته)
المعنى:
أولا: أما قوله (صاحب سنة) فهذا متوجه للعدالة ولا شك. وأما قوله (يخرج حديثه) فهي مثل قول (يكتب حديثه)، فتكون في آخر مراتب التعديل، فحديثه في مرتبة الاعتبار.
وهذا موافق لقول الدارقطني في ليث: ليس بحافظ (في سننه)، وقوله: سيء الحفظ (في سننه)،
ثانيا: قوله (أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب) أي أنه ممن يضعف إذا جمع بين الشيوخ،
قال ابن رجب في شرح علل الترمذي: ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم ...

وكذلك قال الدارقطني في ليث بن أبي سليم: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد.
(ونقله عن البرقاني، وهذا أصله من قول شعبة لليث بن أبي سليم: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة عطاء وطاوس ومجاهد) ؟.
قال أبو نعيم: قال شعبة لليث: كيف سألت عطاء وطاوساً ومجاهداً كلهم في مجلس واحد؟.
قال ابن أبي حاتم: يعني كالمنكر عليه اجتماعهم.
قال يعقوب بن شيبة: يقال إن ليثاً كان يسأل عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه، فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمد له.(قال ابن سعد في طبقاته هذا بنصه)، قال: وقد طعن بمثل هذا على جابر الجعفي، كان يجمع الجماعة في المسألة الواحدة وربما سأل بعضهم.
وأما يحيى فضعف ليثاً، وقال: إذا جمع بين الشيوخ ازداد ضعفاً.
قال الميموني: سمعت يحيى ذكر ليث بن أبي سليم، فقال: هو ضعيف الحديث عن طاوس، فإذا جمع بين طاوس وغيره فزيادة. هو ضعيف.
قلت (عمر): أقوال الدارقطني الأخرى في ليث تدل على أنه يقصد ما قصده يحيى بن معين، من أنه ضعيف، وإذا جمع ازداد ضعفا.

٩- العجلي:

أ- جائز الحديث، وقال مرة: لا بأس به

الصحة: (وهي ثابتة في كتابه الثقات)

المعنى:

أولا: قوله (لا بأس به) هذه في مرتبة الاحتجاج، ويكون حديثه من قبيل الحسن لذاته، ولعل مثلها قوله (جائز الحديث)

ثانيا: قول العجلي هذا تعديل خالف أقوال أكثر الأئمة في جرح الليث، وكثير منهم فسروا الجرح، فلا يلتفت إلى تعديله.

ثالثا: العجلي معدود من الأئمة المتساهلين، فلا تعارض أقوال الأئمة من جميع المراتب بقوله. (انظر الضوابط الضابط الأول)

١٠- يعقوب بن شيبة:

أ- صدوق ضعيف الحديث

الصحة: (ذكرها ابن حجر في تهذيب التهذيب، ولم أقف عليه مسندا)

المعنى:

أولا: جمع الإمام بين قول (صدوق) وهي في المعنى العام في المرتبة الثانية من التوثيق، وصاحبها يحتج به. لكنه جمع معها قول (ضعيف الحديث) فيتضح أنه إنما أراد بقوله صدوق جانب العدالة في الراوي.

قال الألباني في الضعيفة: إنما قال فيه ابن معين: لا بأس به، كما في " الميزان " و" التهذيب " وهذا في رواية عنه، وإلا فقد روى الثقات عنه تضعيفه، وهذا الذي ينبغي اعتماده، لأن سبب تضعيفه واضح وهو الاختلاط، ويمكن الجمع بين القولين بأنه أراد بالأول أنه صدوق في نفسه، يعني أنه لا يكذب عمدا، وهذا لا ينافي ضعفه الناتج من شيء لا يملكه، وهو الاختلاط، وهذا ما أشار إليه البخاري حين قال فيه: صدوق، يهم، ومثله قول يعقوب بن شيبة: هو صدوق، ضعيف الحديث ونحوه.

١١- الذهبي:

أ- حسن الحديث، ومن ضعفه فإنما ضعفه لاختلاطه بآخرة.

الصحة: (وهي ثابتة، ذكرها في كتابه ديوان الضعفاء والمتروكين)

المعنى:

أولا: كلام ابن حبان يفهم منه من أول وهله أنه يحسن حديث ليث لذاته، لكنه لا يريد هذا، ومما يدل على ذلك:

١- أن المختلط إن حدث بعد الاختلاط، أو لم يعرف ما حدث به هل هو قبل الاختلاط أو بعده فإن حديثه يتقوى بالشواهد والمتابعات ليكون من قبيل الحسن لغيره (انظر ضوابط الجرح والتعديل، مبحث الاختلاط، فقرة ٢)

٢- أن الذهبي قد صرح بأن حديثه ليس من قبيل الحسن لذاته، فقال في السير: بعض الأئمة يحسن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب، والفضائل، أما في الواجبات، فلا.

قد يكون مراد الذهبي بقوله هذا أن الأصل فيه قبل الاختلاط أن حديثه حسن، أن سبب تضعيف حديثه هو الاختلاط، وهذا موافق لقول الأئمة الآخرين. لكن قد نبه ابن حجر إلى عدم تميز حديثه (كما في التقريب)، فلا يتقوى إلا بالقرائن.

١٢- عثمان بن أبي شيبة:

أ- ثقة صدوق ولكن ليس بحجة.

الصحة: (لم أقف عليها إلا عند ابن شاهين، وابن حجر ذكرها في التهذيب نقلا عن الثقات لابن شاهين، ولم أره مسندا)

المعنى:

أولا: قوله (ثقة) منفردة تدل على الاحتجاج بالراوي، وأن حديثه من قبيل الصحيح لذاته، وقوله (صدوق) منفردة تدل على الاحتجاج بالراوي أيضا، لكن يكون حديثه من قبيل الحسن لذاته، وقوله (ليس بحجة) منفردة في المرتبة الأولى في التجريح، وصاحبها يصلح في باب الشواهد والاعتبارات. فما مراد الإمام بقوله؟

قال أبو حفص بن شاهين: وكلام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين في ليث متقارب، لم يطلقا عليه الكذب، بل مدحه أحمد بن حنبل ووثقه [بقوله] : حدث عنه الناس، وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة، وهو به أعلم من غيره، لأنه من بلده، ولكن الكل أطلق عليه الاضطراب. (هذا ثابت عنه، ذكره في كتابه المختلف فيهم)

فأقول (عمر): أبو حفص بن شاهين من الأئمة المتساهلين، وقوله (وثقه عثمان بن أبي شيبة) يريد قوله المتقدم، فلا يصح أن يقال فيه بأنه توثيق، إذ قد جمع فيه مراتب عدة.

لكن يحمل كلام ابن أبي شيبة على أن التوثيق منصب في جانب عدالته، والجرح منصب في جانب روايته، وقد صرح المعلمي في التنكيل (1/96) أن من الأئمة من يطلق لفظ التوثيق ويجمعها مع التضعيف.

ويكمن أن يحمل كلام ابن أبي شيبة على أن الراوي يعطى مرتبة جامعة بين الأقوال، فيقال فيه أنه دون مرتبة الاحتجاج، وفي أعلى مراتب الاعتبار.

١٣- الهيثمي:

أ- وهو ثقة ولكنه مدلس.

الصحة: (وهي ثابتة، ذكرها في كتابه مجمع الزوائد)

المعنى:

أولا: الهيثمي قد اضطرب في كتابه مجمع الزوائد في الحكم على ليث، فقال فيه: (مدلس، وهو ثقة ولكنه مدلس اختلط، ثقة إلا أنه ينسب إلى التخليط والغلط، وقد اختلط، حسن الحديث على ضعفه، وهو لين الحديث، وفيه ضعف، الغالب عليه الضعف، ضعفه الأكثر، وهو ضعيف وقد يحسن حديثه، وهو مضطرب الحديث، قد ضعفه جماعة ويعتبر بحديثه)، فلا يصح أن نختار من هذه الأقوال قولا تشهيا، بل لا بد من اختيار ما تعضده القرائن، وهو أن يكون موافقا لأقوال النقاد الآخرين، وبخاصة المعتدلين (انظر الضوابط من نفس الإمام، فقرة ج)، وعليه فيمكن اختيار

قوله: (وقد اختلط، وهو لين الحديث، وفيه ضعف، ضعفه الأكثر، وهو ضعيف وقد يحسن حديثه، وهو مضطرب الحديث، قد ضعفه جماعة ويعتبر بحديثه)

ثانيا: نقل ابن حجر عن الهيثمي قوله هذا في مختصر زوائد البزار، ثم قال: ما علمت أحدا صرح بأنه ثقة، ولا من وصفه بالتدليس قبل الشيخ.

ثالثا: قال الألباني في الصحيحة: وقول الهيثمي: " وهو ثقة ولكنه مدلس ". فهو من أوهامه، فليس بثقة ولا بمدلس، وإنما هو ضعيف لاختلاطه.

١٤- عبد الوارث بن سعيد:

أ- كان ليث بن أبي سليم من أوعية العلم.

الصحة: (نقلها عنه ابن عدي في الكامل، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن سعيد بن ذويب، حدثنا يوسف بن الضحاك المخرمي، حدثنا أبو معمر المقعد، عنه)

المعنى:

أولا: هذه العبارة لا يلزم منها أنه عالم بالحديث، وأنه حجة فيه، إذ قد يكون المراد أنه من أوعية العلم في الفقه أو التفسير، ومما ورد في ذلك:

قال الفضيل بن عياض: كان ليث بن أبي سليم أعلم أهل الكوفة بالمناسك (جزم به المزي).

١٥- أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم في الشواهد:

التوجيه:

من المتقرر أن من التوثيق الضمني للراوي أن يخرج له صاحبا الصحيح، لكن لابد من مراعاة وجه الإخراج. وهما لم يحتجا بليث بن أبي سليم، وإنما ذكره البخاري تعليقا، ومسلم متابعة، وباب المتابعات أوسع من باب الاحتجاج.

وقد قابل ذلك تضعيف الأئمة له، فلا يقبل الجرح إلا مفسرا (ضوابط الجرح والتعديل في الضابط العاشر عند التعارض)، وقد جاء عن كثير من الأئمة جرحه مفسرا، فيحكم على الراوي به.